النخبة السياسية ومسالة التنمية البشرية المستدامة في العراق بعد ٢٠٠٣ دارسة وصفية – تحليلية

أ.و. ناظم نواف ابراهيم
كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

الملخص

ان المتتبع لتاريخ المجتمعات البشرية وتطورها..يجد ان المجتمعات في وجودها واستقرارها، شهدت بان السلطة السياسية، لايمكن ان تمارس بواسطة الجميع ، اي لابد من وجود طبقة او اقلية تسند اليها مهام القيادة في اتخاذ القرارات لشعوبها وهذه الفئة، اطلق عليها اسم النخبة السياسية.اما بالنسبة الى مسالة التنمية، فقد شهدت اهتماما واسعا من المختصين، لاسيما التنمية البشرية المستدامة، التي اصبحت مسالة محورية في دول عالم الجنوب، ومنها المجتمعات العربية، وعلى وجه التحديد العراق موضوع البحث، وهذا الامر يتطلب بناء مشروع تنموي مستدام ناجح يحقق مصلحة الجميع.

الكلمات المفتاحية: (التنمية، النخبة السياسية، التنمية البشرية المستدامة، العراق)

Abstract

Those who observe the history and development of human societies will find that societies, in their existence and stability, have witnessed that political power cannot be exercised by everyone, meaning that there must be a class or a minority to whom the leadership tasks are assigned in making decisions for their people. This category was called the political elite. As for the issue of development, it has witnessed wide interest from specialists, especially sustainable human development,

which has become a pivotal issue in the countries of the world of the South, including Arab societies, and specifically Iraq, the subject of research, and this matter requires setting up a successful sustainable development project that achieves the interest of all.
Keywords: (development, political elite, sustainable human development, Iraq)

المقدمة

لا جرم والقول هنا- من إن المتتبع لتاريخ المجتمعات البشرية -وتطورها، يرصد أن هذه المجتمعات في وجودها -واستقرارها، ونموها شهدت على مر العصور، الإقرار بفكرة مهم ، مفادها بأن السلطة السياسية لا يمكن أن تمارس بواسطة الجميع، اي لابد من وجود جماعة، أو جهة / طبقة، أو هيئة، أو أقلية تسند إليها مهام الإدارة، او القيادة فيها، وان تمتلك الدور الأكبر في التأثير على ديمومة ، واستقرار مجتمعاتها، وفي اتخاذ القرارات المصيرية لشعوبها هذه الفئة أطلق عليها اسم **(النخبة السياسية)** والأخيرة قد حظيت باهتمام كبير من قبل الكثير من الباحثين، والمفكرين وعدت موضوعا حيويا، ومهما للبحث تحت عنوان **(دراسات النخبة** ، لدى علماء الاجتماع، والسياسة على السوا ، نظرا لمكانتها ودورها في بناء واستقرار وتطور المجتمعات البشرية، وعليه صارهذا الموضوع أحد العناوين البارزة في العديد من التخصصات لاسيما مجال علم الاجتماع السياسي بشكل خاص، اذ قلما يخلو مؤلف في هذا المجال من الإشارة الى مسالة النخبة ، ومنها النخبة السياسية موضوع البحث، وفي الوقت نفسه نجد اليوم أن موضوع النخبة لاسيما السياسية منها، تجاوز دراسات علم الاجتماع سالف الذكر الى العلوم الأخرى لاسيما في مجال العلوم السياسية - والعلوم الاقتصادية فضلا عن ذلك وصل الى مجال لإعلام والاتصال...الخ اما بالنسبة الى مسالة التنمية فقد شهدت الأخيرة، على المستوى النظري، ومنذ اكثر من خمسة عقود من الزمن تراكما علميا هائلا، ومستمرا من الدراسات

والأبحاث التي تؤكد على أهمية زيادة الاستثمار في توسيع الطاقات الإنتاجية، وزيادة معدلات التشغيل، وإقامة البنية الأساسية، ولم يقتصر هذا التراكم على جوانب (اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، ومؤسسة معينة)، او البحث المستفيض في حالات خاصة، وصفات منفردة كما في الاقتصاد النفطي، بل تطورت نوعية هذه الدراسات، وأساليبها في التحليل لإبراز التفاعلات (المحلية ، والإقليمية، والدولية) المؤدية الى تخفيف او تكريس مظاهر التخلف السائدة فيها، وقد ازداد ثراء أدب التنمية ، وبلورتها ووضوح العلاقات فيما بين التنمية او النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية ، وتنمية الموارد البشرية وحماية الموارد الطبيعية الناضبة، وبروز مفهوم التنمية المستدامة في بدايات العقد الأخير من القرن الماضي، ومع ذلك بقيت الحاجة ملحة للمزيد من البحث، والتحليل في المشكلات السائدة ومنها المشكلات (البطالة والفقر والفساد) وسوء إدارة النخب السياسية في ذلك، واثر البيئة، فضلا عن ذلك فان الانتفاع من التحليلات النظرية، والأكاديمية في صياغة السياسات الحكومية، لمعالجة تلك المشكلات لا يزال محدودا لتعثر تطبيقها، اما لعموميتها الزائدة او لأنها ليست واقعية، او لأسباب سياسية تتعلق بغياب الحريات العامة في ذلك المجال . وعليه فعند الحديث عن التنمية البشرية المستدامة ، والتي أصبحت مسالة محورية، واهتماما أساسيا عند تناول قضية التحديث في دول عالم الجنوب، ومنها المجتمعات العربية والعراق موضوع البحث ، تلك المجتمعات التي باتت تنشد التنمية المستدامة ، وتتطلع اليها وتعمل على تحقيقها منذ سنوات طويلة ، لاسيما مع تعدد أبعاد تلك المسالة ، لتشمل أبعادا مجتمعية كثيرة ، متنوعة ومتشابكة مابين (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية) ، فضلا عن الثقافية .

اهداف البحث :- إن الهدف الأساس من البحث هنا يقوم من خلال رسم صورة لأوضاع النخبة السياسية ومسالة التنمية البشرية المستدامة في العراق ، وما انتهت إليه سنوات الحروب والحصار وظواهر عدم الاستقرار قديما وحديثا، ومن أوضاع مأساوية جعلت الإنسان العراقي بين أكثر البشر معاناة على وجه الأرض، رغم أن الأرض من تحت قدميه تختزن (ثاني أكبر) ثروة نفطية في العالم!!. ويمكن تحديد أهداف البحث فيما يلي: تعريف مفهوم النخبة السياسية والتنمية البشرية المستدامة. – تشخيص دور النخبة السياسية في عمليات التنمية البشرية المستدامة في العراق هل هو ايجابي ام سلبي. ثم التعرف على اهم مخرجاتها أي النخبة السياسية تجاه التنمية البشرية المستدامة بعد عام ٢٠٠٣ .

أهمية البحث: أما بالنسبة الى أهمية البحث فأنها تقوم ببناء مشروع تنموي مستدام ناجح، والأمر هذا يتطلب عمل شراكات بين (الحكومات- والقطاع الخاص والمجتمع المدني). وهذه الشراكات الشاملة تُبنى على أسس وقواعد، وقيم ورؤية تنموية شاملة، وأهداف مشتركة تضع الناس، والعالم في قلب هذه الجهود بما يحقق مصلحة الجميع.

إشكالية البحث:

مما لاشك فيه- ان للظواهر الاجتماعية أسبابا عديدة يصعب حلها وحصرها، لذا فان الدارس لهذه الظواهر لا يستطيع الجزم في نتائجه مثل جزم الدارس للظواهر الطبيعية، وذلك لكثرة المتغيرات وصعوبة تحديد أثار تداخلها في وقت واحد. ومن هذه الظواهر ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأسبابها- وتداعياتها، اذ تختلف أسبابها من مكان إلى آخر ومن ثقافة لأخرى ، ولكن السبب الأبرز في البحث يرتبط بالأسباب العميقة للاضطراب السياسي هو تلك العوامل او المتغيرات او المستجدات التي ترمي بضلالها على العملية التنموية في العراق

هذه العملية التي تمر بمخاض عسير في وقتنا الحاضر. وهنا يتطلب منا طرح مجموعة من الأسئلة نحاول بالبحث عن إجابة لها بالاتية: ما هي النخبة السياسية؟، وما هي التنمية البشرية المستدامة؟ وما هي طبيعة العلاقة بينهما؟ هل ساهمت النخبة السياسية في عملية بناء وتطور التنمية البشرية المستدامة ام لا؟ وما هي ابرز مخرجات النخبة في الوقت الحالي؟ وهل شكلت تحديا لعمليات التنمية البشرية المستدامة حديثا ام ماذا؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها من أن التنمية المستدامة تقوم على تكريس، وتهيئة المجتمعات المستقرة، والجامعة لتحقيق الاندماج الاجتماعي والسياسي معا، وإتاحة العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فاعلة على كافة المستويات. والعمل مع الحكومات، والمجتمعات بإيجاد الحلول النهائية للصراعات السياسية، والاجتماعية القائمة وحالة عدم الاستقرار السياسي. فان من الأسباب الرئيسة في فشل التجربة التنموية العراقية، هو افتقادها للحريات السياسية العامة، وللمشاركة الديمقراطية السليمة في إدارة الحكم، كما اتصفت بعدم توافر الكفاءة المناسبة لدى النخب السياسية الحاكمة الحاكمة في إدارة التنمية البشرية المستدامة.

منهجية البحث :

استعان البحث ببعض المناهج العلمية في محاولة لتقصي حقائق البحث. وهو المنهج الوصفي وهو طريقة يعتمد عليها الباحث في الحصول على معلومات تصور الواقع السياسي، والاجتماعي القائم، والإسهام في تحليل الظواهر المؤثرة في المجتمع، وهذا يعتمد على جمع المعلومات الدقيقة، وتحليلها بطريقة علمية مجردة، ومن ثم يمكن صياغة النتائج- والمخرجات، التي يمكن القول انها

ستكون الأساس الذي يقوم عليه تصور نظري محدد للإصلاح السياسي. أيضا الاستفادة من المنهج التاريخي في تجميع معلومات وحقائق علمية في دراسة الموضوع والذي نسلكه في التحليل والتفسير والوصول إلى الحقائق في مكانة التنمية البشرية المستدامة .فضلا عن ذلك يحاول البحث الاقتراب من القضايا المتعلقة بالنخبة السياسية في العراق ، ودورها في مسالة التنمية البشرية المستدامة، فضلا عن ذلك تناقش الدراسة المداخل النظرية المختلفة لدراسة النخبة السياسية ومحاولة تقديم إطار مناسب لدراستها في العراق .

المبحث الأول

الإطار ألمفاهيمي- النظري للنخبة السياسية و التنمية البشرية المستدامة

لا غلو والقول- هنا إن كتابة أي بحث عندما يتأهب الباحث للقيام به، أن يحدد ولو بشيء من الإيجاز المفاهيم الرئيسة ، التي تحتل موقعا مهما في بحثه، وعند البحث في: النخبة السياسية ومسالة التنمية المستدامة، لابد ان نهتدي بمفهومين أساسيين هما: النخبة والتنمية البشرية المستدامة، لكي يستطيع القارئ ان يدرك- ويسترشد، ويفهم بطريقة علمية منهجية ، سليمة حيثيات البحث ، دون إرباك وملل وبشكل مبسط. وفي هذا المبحث سنتناول مفهوم النخبة السياسية، والتنمية البشرية المستدامة، وذلك من خلال الآتي :

أولا : التعريف بالنخبة السياسية (les elites politique) :-

ان تحديد المفاهيم والمصطلحات عملية ضرورية لأي باحث ، من اجل إزالة الغموض او الحد منه والتمييز بين المفاهيم المقاربة إن وجدت أحيانا، ومن ثم نستطيع أن نعول عليها كأساس لدراستنا، مما يؤدي إلى وضوح المعنى، وسلامة الفكر العلمي، ولذلك تم أعداد دراسة نظرية- تعريفية، كإسناد

للموضوع، والتي تناولت المفاهيم التي تخص البحث ممثلة بالاتي: (النخبة السياسية – التنمية البشرية المستدامة) وفقا بالاتي :-

١-**مفهوم النخبة (Elite)** – النخبة : مصطلح فرنسي من أصل لاتيني، يشتمل معناه الحرفي على عدة مفاهيم مثل الأقلية المنتقاة – أفضل جزء في الشئ الطبقة العليا ، وأقدم استعمال معروف في اللغة الانكليزية لكلمة صفوة كان في سنة ١٨٢٣، اذ أطلقت الكلمة على فئات اجتماعية معينة. الا إن المصطلح لم يستعمل بشكله الواسع في الكتابات السياسية في أوروبا حتى حقبة متأخرة من القرن (١٩)، بل انه لم يصبح كذلك في بريطانيا وأمريكا حتى عام ١٩٣٠، عندما انتشر عبر نظريات النخبة وبشكل خاص عبر كتابات باريتاو[(١)]، بينما تشتق كلمة (النخبة) في اللغة العربية من الفعل (انتخب) أي اختار، والانتخاب- هو (الاختيار والانتقاء، فنخبة القوم تعني خيارهم، أما لفظ الصفوة فهو يدل على معنى الخلاصة، فاصطفى الشئ أي اختاره او استخلصه)[(٢)] .

٢- **مفهوم النخبة السياسية** :- يشكل موضوع النخبة السياسية، احد أكثر المواضيع اهتماما في مجال علم الاجتماع السياسي ، لماذا ؟ لان النخبة – غالبا ما تكون أقلية حاكمة ، تقوم على احتكار السلطة، وتهيمن على أهم المراكز السياسية، ومراكز القوة والنفوذ، والإدارة في الحكم، بمعنى آخر، أن النخبة السياسية، تتمثل في الجماعة المسيطرة على مقاليد نظم الحكم والسلطة السياسية. من ذلك يمكننا الإشارة – إلى إن النخبة السياسية- مفهوم يعبر عن تمركز القوة، والنفوذ داخل المجتمعات بيد أقلية او هي (مجموعة من السياسيين الذين

---

(١) – توم بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، ترجمة محمد الجوهري ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ ، ص٢٥ .

(٢) – ابن منظور ، لسان العرب ، ج٤ ، دار المعارف ، القاهرة ، بلا ت ، ص ٢٤٦٨ .

يحكمون المجتمع، ويوجهون حركته السياسية الفاعلة في البلد الحاكمين به) ((٣)). فضلا عن ذلك ورد التعريف المقدم من (دينكن ميتشل) في قاموس علم الاجتماع السياسي: معرفا إياها بأنها (جماعة من الأشخاص يتم الاعتراف بقوة تأثيرها، وسيطرتها في شؤون المجتمع، اذ تؤلف هنا هذه الجماعة أقلية حاكمة، يمكن تمييزها عن الطبقة المحكومة، وفقا لمعايير السلطة والنفوذ، والقوة وتأثيرها في المجتمع)، كيف يحصل ذلك؟ ..يحصل ذلك لما تمتلكه هذه الأقلية من مصادر، ومميزات القوة، والخبرة الفاعلة ، والمؤثرة في ممارسة السلطة، والتنظيم داخل المجتمع ، الحال الذي يؤهلها لقيادة البلد((٤)). وعليه تشكل النخبة السياسية النواة الأساسية ، لمختلف الممارسات النخبوية في المجتمعات الإنسانية، وتأخذ مكانة الدور المركزي، والحيوي في توجيه الحياة الاجتماعية – السياسية، وإدارتها، وضمن هذا التصور يرى العديد من المفكرين منذ أفلاطون، حتى يومنا هذا، بان الحكام يشكلون العقل المدبر لمختلف مظاهر الحياة (الاجتماعية – والسياسية والاقتصادية...الخ)

وعليه إن وضعية النخب السياسية والنظرة إليها تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى، مثلا النخب السياسية في المجتمعات القديمة كانت مطلقة النفوذ، وعلاقتها بالنخب الأخرى علاقة هيمنة– وتبعية، وأحيانا أخرى وهي قليلة تأخذ علاقة مشاركة في السلطة السياسية والحكم، ومن الطبيعي هنا أن تتغاير التصرفات المتعلقة بالنسبة السياسية منها، وفقا لعدد كبير من المتغيرات الاجتماعية– والتاريخية، مثلا على سبيل المثال هنا يحدد – بنتام

---

(٣) – ينظر في ، محمد شطب عيدان ، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية ، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، العدد (٤) ، ٢٠٠٩ ، ص١٣٣ .

(٤) – ينظر : دينكن ميتشل ، معجم علم الاجتماع السياسي ، ترجمة أحسان محمد الحسن ، دار الرشيد للنشر والطباعة ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص١١٧ .

(puntam) مفهوم النخبة فقط على (لؤلئك الذين لهم سلطة ورؤساء الدولة ، فضلا عن كبار الموظفين)[٥] . ويشمل مفهوم النخبة السياسية عند(موسكا دبوريتو) على أنها (تتمثل بمجموعة من الناس تمارس السلطة السياسية مباشرة، وتكون في وضع تؤثر فيه بشدة في ممارسة السلطة السياسية)[٦] . وهنالك من يميز بين مفهوم (النخبة السياسية) وبين مفهوم (الطبقة السياسية)، ويرون ان النخبة السياسية غالبا ما تضم أعضاء الحكومة ، وأعضاء الإدارات العليا ، والقادة العسكريين ، وأحيانا الأسر ذات النفوذ السياسي الكبير ، من ارستقراطية او قادة المؤسسات الاقتصادية القوية...الخ. أما الطبقة السياسية – فتظم النخب السياسية لكنها تضم أيضا النخب المضادة، والمؤلفة من قادة الأحزاب السياسية، وممثلي مصالح او طبقات اجتماعية – كالنقابات او رجال المال والأعمال، ورجال الفكر المؤثرين في المجال السياسي. وهنا يرى بعض النقاد إلى ان النخبة السياسية هي (تلك المجموعة التي تضم أفرادا، يمارسون السلطة السياسية داخل المجتمع، خلال فترة زمنية معينة، وضمن هذا الإطار تضم هذه النخبة أعضاء الحكومة، وكبار الموظفين الإداريين والقادة العسكريين ، والاقتصاديين الكبار وبعض العائلات النافذة سياسيا..الخ)[٧] . وعليه ذهب عدد كبير من المختصين الى ان النخبة السياسية موضوع دراستنا تشكل فئة اجتماعية متقاربة، رغم بعض اختلافاتها الأيديولوجية والسياسية، كما أكدوا أيضا إلى أنها تأتي

---

[٥]– نقلا عن : كوليت اسمال ، مظاهر خصوصية النخب السياسية ، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي ، العدد (٩) ، ١٩٨٩ ،ص٥ .

[٦] – ت– بوتومور ، النخبة السياسية والمجتمع ، ترجمة جورج جحا ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، القاهرة ، ط ٢ ، (د.ت) ، ص٧٧ .

[٧] – إدريس لكريني ، النخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد ٢٥ ، ٢٠٠٧ ، ص٥٦

عبر سبل مختلفة ، ومتعددة تتأرجح بين الوراثة، والقوة – والتعيين ، والتزكية تارة وبين الانتخابات تارة ..أخرى [٨] . ويكمن التفرقة بين النخبة السياسية وباقي النخب الأخرى ، في ان الأولى تتمتع بالصلاحيات التي تمكنها من تحديد مسار توجهاتها المختلفة ، مما يجعل سلطاتها واسعة، وتأثيرها كبير. أما النخب الأخرى– فأنها تمارس نفوذها وسلطتها ضمن مجالات خاصة بها، دون أن تكون قادرة على التأثير مباشرة، في التوجهات السياسية للمجتمع بشكل مباشر[٩]. ومن كل ذلك تأخذ النخبة السياسية، مركزا متميزا بين النخب الأخرى، باعتبارها تملك القوة، والنفوذ والفاعلية داخل النظم السياسية للدول القائمة بها، وهي تسهم بشكلا كبيرا في صناعة القرارات السياسية، ومن هؤلاء فضلا لما أسلفنا(كرؤساء الجمهوريات ورؤساء الوزراء،والأحزاب، والمجالس البرلمانية..الخ)، وهذه النخب تستطيع أن تحدث الإصلاحات، والتغييرات المطلوبة داخل المجتمعات والدول .

ومن خلال جميع المعطيات انفة الذكر. يمكننا الإشارة إلى إن النخبة السياسية ما هي : الا أقلية داخل المجتمع، يفترض أن تتوفر فيها خصائص وقدرات ذاتية، وإمكانات موضوعية، تمكنها من قيادة المجتمع، والتأثير في مساره من خلال قدرتها على صناعة القرارات السياسية، وهذا الحال يرتبط بمدى قدرتها، ومصداقيتها وفاعليتها، وتجددها في مشروعها التنموي المنشود داخل البلدان ومنها العراق موضوع البحث .

---

[٨] – المصدر نفسه ، ص٥٧ .

[٩] – حسن قرنفل ، المجتمع المدني والنخبة السياسية ، أفريقيا الشرق ، المغرب ، ٢٠٠٠ ، ص١٥٤ .

ثانيا : مفهوم التنمية البشرية المستدامة- والمؤشرات:

١-التعريف بالتنمية (Development): تتعدد المفاهيم والتعريفات التي تناولت مفهوم التنمية، وعليه نجد الاختلاف بين المختصين في وضع وتحديد تعريف محدد لها، اذ ان كل تعريف قد ركز على مدخل رئيسي من مداخل تعريف هذا المفهوم، وبناء على ذلك ونظراً لأهمية هذا الموضوع اي التنمية، والسعي الحثيث لتحقيقها في واقع المجتمعات الإنسانيّة، ولاسيما المتخلفة منها، فإنّ مفهومها أصبح عنواناً للكثير من السياسات، والخطط والأعمال، على مختلف الأصعدة لدرجة أصبحت معها حضارات الأمم تقاس بمستوى دخل الفرد، ومدى استهلاكه السنوي للمواد الغذائية والسكنية بعيداً عن تنمية خصائصه، ومزاياه وإسهاماته الإنسانيّة، وإعداده لأداء الدور المنوط به في الحياة ، وتحقيق الأهداف التي خلق من أجلها.

لذلك يعد مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم مثارا للجدل ، إذ لا يوجد تعريف متفق عليه بين أكثر العلماء اختصاصا، إذ أن الاختلاف في التعريف وتحديد المفهوم ليس بالأمر السهل ، بالرغم من ان المصطلح ليس بالجديد فهو مصطلح قديم – جديد ويعد من أكثر المفاهيم تداولا ، ويمكن أن يمتد ليشمل الحياة (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ...وغيرها) من المجالات كافة ((١٠)) .اذ لا يزال مفهوم التنمية بشكلها العام من بين المفاهيم والمصطلحات التي أخذت حيزا في التساؤل، لأنه لا يوجد تعريف شامل ومتفق عليه ، وعليه فقد تناول هذا المفهوم عددا كبيرا من المختصين (السياسيين والاقتصاديين) بل وحتى (الاجتماعيين) ، كلا بحسب رؤيته العامة-والخاصة معا، وبعضهم من عرف التنمية بأنها: (عملية شاملة، تتناول جوانب الحياة كافة منها السياسية والاقتصادية

(١٠) – محمد احمد عبد القادر ، دور الإعلام في التنمية ، بغداد ، دار الرشيد النشر ١٩٨٢ ، ص١٢٣ .

والاجتماعية..الخ) [(١١)] . وإذا أردنا معرفة التنمية في الاشتقاق العربي ، نجد ان التنمية لغة تأتي من اشتقاق (نمى)- والمعنى هو الزيادة في كم الأشياء- وكيفيتها- ونوعيتها ، والمعنى يدل على ارتفاع وزيادة : مثلا يقال- نمى المال اي (زاد)، ونمى الخضاب ينمي - وينمو اذا زاد حمرة وسوادا، وتنمى الشئ أي ارتفع من مكان إلى مكان آخر[(١٢)] . أيضا قيل النماء هو الزيادة، نمى ينمو - نميا ، ونماء أي كثر وزاد، ينمو - أنماه الله [(١٣)]. أيضا يقال نما الحديث، ينميه - وأنماه و(نميته تنمية) أي بلغته عن التنمية- والإفساد [(١٤)] .اما اشتقاق مفهوم التنمية في الفكر السياسي الغربي - فقد جاء مختلفا عن ما يفهم بالنسبة عند العربي ، فقد جاء من الدلالة اللغوية لمصطلح التنمية (To Develop) في اللغة الانكليزية- استخدم بدلالة التغيير (To change) - كما استخدم بدلالة النمو(To grow) وبدلالة التحديث (To modernize) - وكذلك بدلالة التقدم (To progress) أيضا جاء في قاموس وبستر(Webster's dictionary) ان معنى (Develop) تعني - ينمي لو كان سببا للتحسن والتطور، بمعنى آخر: توسيع - تطوير ، إنماء ...الخ[(١٥)]. وعليه فان الفكر الغربي هو من

---

(١١) - اليأس زين، تنمية القدرة الذاتية للوطن العربي، بيروت، قضايا عربية، العدد (٦)، ١٩٨٣، ص ١٤١.

(١٢) - ينظر : ابن الحسين احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة : تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الكتب العلمية ، قم ، ج٥ (د-ت) ص٤٨٠ .

(١٣) - ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري : لسان العرب ، الدار المصرية للنشر والتأليف ، ج٢٠ ، القاهرة ،(د- ت) ، ص٢١٥ .

(١٤) - لمزيد من التفصيل ينظر: محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح ،ج١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،١٩٦٧ ، ص٦٨١ .وكذلك نقلا عن : إبراهيم العسل ، التنمية في الإسلام : مفاهيم وتطبيقات ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٦ ، ص٦٠ .

(١٥) - نقلا عن : ناظم نواف إبراهيم ، التنمية السياسية: محاولة في تحديد المفهوم والأبعاد المعرفية والمؤشرات ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، جامعة تكريت ، العدد (٢٤) ، ٢٠٢١ ، ص١١٧.

صاغ العديد من التعريفات للتنمية من خلال المنظور الاقتصادي وعرفها بانها (تنشيط الاقتصاد القومي وتحويله من حالة الركود والثبات الى مرحلة الحركة والديناميكية، من خلال زيادة مقدرات الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في أجمالي الناتج القومي مع تغيير في هياكل الإنتاج ووسائله)[١٦] . وعرفت بأنها : تغيير اجتماعي إرادي ومقصود للانتقال من الحال الذي هو عليه إلى الحال الذي ينبغي ان يكون عليه الملأ ، والتنمية هنا بهذا المعنى تكون تطورا – أي انتقالها بالمجتمع من طور الى آخر بحيث يكون إلى الأفضل[١٧].

والتنمية بحسب الأمم المتحدة قد عرفت من خلال تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ على إنها (عملية زيادة الخيارات المطروحة على الناس ومستوى ما يحققونه من رخاء، وهذه الخيارات ليست نهائية او ثابتة، وقد حددت عناصرها الرئيسة بالقدرة على العيش حياة طويلة، وفي صحة جيدة، واكتساب المعارف، والتمتع بفرص الحصول على الموارد اللازمة للعيش حياة لائقة)[١٨]. أما بول بوريل (Paul Burrell) فقد بين بان التنمية ما هي إلا : (مشروع أنساني لا معنى له إلا بالنسبة للمعنى الذي تضيفه على صيرورة الإنسان)[١٩] . بمعنى آخر : إنها نوع من الإنسانية تتمثل بتحقيق أفضل الأجواء لأفراد المجتمع ،

---

[١٦] – ينظر: أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ، المجلس الوطني للثقافة والآداب ، الكويت ، ١٩٨٢ ، ص١٤ .

[١٧]– الطاهر سعود، التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي، مركز دراسات فلسفة الدين، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤٠.

[١٨] – نقلا عن : احمد عبد الحميد ، مقدمة في تحليل ورسم السياسات العامة ، مركز هي للسياسة العامة ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ١١

[١٩] – نقلا عن : رياض عزيز هادي ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٥ .

وهدفها الأساس في الاهتمام بضرورات حياة الإنسان واحتياجاته . اما بالنسبة الى (أج – بروكفيلد H. Brookfield) فقد عرفها باختصار مبسط وهو (التنمية هي التغيير)[٢٠] ، بمعنى اخر تغيير حياة الجماعات البشرية نحو الأفضل والأحسن نوعا- وكما . وعليه فالتنمية بحسب بعض المتكلمين أنها (العملية التي تبذل بقصد وفق سياسة عامة لإحداث تطور ، وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس – ومحيطهم ، سواء كانوا في مجتمعات محلية – او إقليمية او منهما قدرا كافيا على مواجهة مشكلات المجتمع، نتيجة لهذه العمليات)[٢١] .

اما بالنسبة لعالم الاقتصاد الفرنسي (فرانسو بيرو) فقد عرف التنمية على إنها: جملة عمليات اجتماعية تدخل تغيرات ذهنية، واجتماعية على مجتمع ما ، ويحصل هنالك زيادة في الناتج الداخلي مما يصبح هنالك زيادة متراكمة – ومستدامة، وهنا ينطلق (بيرو)- من خلال تحليله هذا الى انه يميز فيه إلى مستويات عدة وهي كالاتي[٢٢].

أ- التوسع: أي التزايد المستمر ولفترات طويلة ، ويترتب عليه تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية – والسياسية .

ب- التنمية: وهي مجموعة التحولات في الهياكل الذهنية والمؤسساتية كشرط لاستمرار النمو.

ت- التقدم: وهو العملية التي تمثل التنمية بشكلها الايجابي .

٢-مفهوم التنمية البشرية المستدامة: إن مفهوم التنمية البشرية المستدامة ، مفهوم حديث النشأة، فهو امتداد لتطور (الفكر السياسي، والاقتصادي والحقوقي)

---

(٢٠) – المصدر نفسه ، ص١١٦ .

(٢١) – عبد المنعم شوقي ، تنمية المجتمع وتنظيمه ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص٤٣ . وكذلك : إبراهيم العسل ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٠ .

(٢٢) – نقلا عن : رياض عزيز هادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٢ .

حول مصدر الثروة الأساسي، والحقيقي وحول العدالة الاجتماعية، وحول مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية– والسياسية، والثقافية..الخ، ليشير هذا المفهوم إلى أن الفرد في المجتمع هو محور التنمية ، وهدفها الأول – والأساس، وأن الثروة الحقيقة هي الإنسان في حد ذاته. وعليه فقد أصبحت الاستدامة التنموية، مدرسة فكرية عالمية، تنتشر في معظم دول العالم النامي ، والصناعي على حد سواء، تتبناها هيئات شعبية، ورسمية وتطالب بتطبيقها، لذلك عقدت من اجلها الكثير من المؤتمرات، والندوات والقمم ، وكذلك تناولها الكثير من المختصين ، وعلى الرغم من الانتشار السريع، والواسع لمفهوم التنمية البشرية المستدامة منذ بداية ظهورها ، إلا إن المفهوم مازال غامضا بوصفه مفهوما وفلسفة، ومازال يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين من المختصين ((٢٣)) .فقد تطور مفهوم التنمية البشرية المستدامة من مفهوم يدور حول أهمية العامل البشري في التنمية الاقتصادية، إلى تنمية الموارد البشرية من حيث المؤهلات، والقدرات التعليمية، والتقنية، ليتوسع هذا المفهوم، ويصبح محور أبحاث، ودراسات سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية. اذ تعد الادارة المتكاملة للموارد المائية مثلا من الايديولوجيات الخاصة بالتنمية منذ القرن العشرين ، وتهدف الى دمج ادارة الاراضي والمياه من اجل التنمية المستدامة في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، فهي تعد وسيلة للتعامل مع الازمات الهيكلية للمياه اليوم على المستوى المحلي والاقليمي [٢٤] .ومن بين التعاريف المهتمة بهذا الشأن نجد تعريف بول ستريتن (Paul Straiten) الذي يعرف التنمية البشرية المستدامة

---

(٢٣) – هويدا مصطفى ، الإعلام والتنمية المستدامة نحو علاقة تفاعلية ، تشرين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٩ ، ص٣٤ .

(٢٤) – ينظر: مريم عبد السلام الشامي ، دبلوماسية المياه من الصراع الى التعاون ، القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٠ ، ص٥٢

على أنها: العملية التي تهدف الى تحسين الظروف البشرية ، وتوسيع خيارات الناس والنظر إلى الإنسان كغاية في حد ذاته ، في عملية التنمية، وتحسين وسائل الإنتاج والتركيز على أنماط التفكير والسلوك ، ونوعية التعليم والتدريب، ونوعية مشاركة الجماهير في اتخاذ القرار، والعلاقات الاجتماعية، والعادات والتقاليد- وثقافات الشعوب، وطرق وأساليب العمل والإنتاج)[٢٥]، وهذه الجوانب مهمة في تحسين شروط حياة الأفراد في المجتمع، لأن هدف التنمية هنا هو في زيادة قدرات الأفراد على التحكم في مصائرهم- وقدراتهم. واذا كانت التنمية المستدامة بوصفها مفهوم، يعد قديما فانه يعد حديث النشأة، اذ اول ظهور له في نادي روما ١٩٨٧ الذي اقترح ما يسمى التفاعل بين الاقتصاد والايكولوجيان في دول الشمال والجنوب (Eco- Development) فقد أعطى لها تعريف من طرف اللجنة الدولية حول التنمية ، والبيئة التي ترأستها الوزيرة النرويجية السيدة (بروند طلاند) اذ يعد التعريف الاكثر شيوعا او ما يسمى ((مستقبلنا المشترك)) اذ عرفت بانها : (التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم) [٢٦] .

وابتدءا من سنة ١٩٩٠ وهي أول سنة يصدر فيها تقرير للتنمية البشرية المستدامة من برنامج العمل الإنمائي للأمم المتحدة ، ليشير إلى أن التنمية البشرية المستدامة هي :- (تنمية الناس بواسطة الناس من أجل الناس، أي أن التنمية البشرية هي تطوير لقدرات البشر من تعليم ، وصحة وتدريب، وهذه التنمية لابد أن يكون هدفها الإنسان ، من خلال توزيع عائدات التنمية توزيعا عادلا، وواسع النطاق. ومن خلال إعطاء كل فرد أو مواطن فرصة المشاركة

---

[٢٥]- نقلا عن هويدا مصطفى ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥ .

[٢٦] - المصدر نفسه ، ص٣٥ -٣٦.

في التنمية ، والتمتع بعائداتها، ولهذا يعد جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة[٢٧]. فالتنمية المستدامة مكونة التنمية البشرية، وهي التي تختص برفع قدرات ومهارات البشر، بجميع المجالات التنموية المستدامة وهي المخرجات الناتجة عن التنمية البشرية وبكل ما ينتجه البشر او يطوروه في ميادين الطبيعة ، وتكون على اتجاهين: إما تنمية شاملة ومتكاملة ومنسجمة. أو أحيانا تنمية في إحدى الميادين الرئيسة بمعزل عن الميادين والمجالات الأخرى، ويمكننا الخلاصة بأنها عملية : تغيير اقتصادي واجتماعي على نحو إيجابي، أو عبارة عن تنفيذ مخططات ذات أهداف متوسطة، او بعيدة المدى يقوم بها الإنسان، للانتقال بالمجتمع والظروف الاقتصادية، والإنسانية والبيئية المحيطة به إلى وضع أفضل، باعتماد الحكم الرشيد، بما يتوافق مع احتياجاته وإمكاناته الاقتصادية ، والاجتماعية- والفكرية دون الإضرار بالبيئة - والتراث الإنساني وحقوق الإنسان وحقوق الحيوان والمكتسبات الحقوقية- والسياسية ، والإنسانية وهو ما يصطلح عليه بالتنمية البشرية المستدامة .وهنا يثار السؤال الآتي، ما هي **الأهداف والمبادئ** التي تقوم على أساسها التنمية البشرية المستدامة؟.

من ذلك نجد إن أهداف التنمية البشرية المستدامة :- تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف ومنها:

أ- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان .من خلال التركيز على العلاقات السليمة بين نشاطات السكان والبيئة .

ب- تعزيز وعي السكان، بالمشكلات البيئية الحاصلة : بمعنى تنمية إدراكهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها.

---

[٢٧] - المصدر نفسه ، ص٣٦ .

ت- احترام البيئة الطبيعية : وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة ، بالنتيجة التنمية المستديمة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية، والبيئة المبنية والعمل على تطوير هذه العلاقة .

ث- تحقيق استغلال واستخدام امثل وعقلاني للموارد الطبيعية : وهنا يجب التعامل مع الموارد على أنها محدودة ، لذلك تحول دون استنزافها او تدميرها ، والعمل على استخدامها بشكل عقلاني .

ج- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع : وهنا تكون المحاولة في توظيف التكنولوجيا الحديثة ، بما يخدم أهداف المجتمع .

ح- أحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع : وذلك من خلال إتباع طرق تلاءم إمكانياته ، وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته، يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على مشكلات البيئة .

خ- تحقيق نمو اقتصادي تقني فعال : هذا الأخير بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية – والبيئية وتقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي جيلنا نفسه .

أما بالنسبة إلى **مبادئ** التنمية البشرية المستدامة : نجد ان العلاقة الأساسية بين النمو من جهة ، والبيئة من جهة أخرى ، أدت إلى تحديد المبادئ المهمة والتي قامت او يقوم على أساسها مفهوم التنمية البشرية المستدامة ، وهي :

أ- اعتماد أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية البشرية المستدامة : يمثل أسلوب النظم والمنظومات هنا شرطا رئيسا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية البشرية المستديمة ، وذلك مرجعه الى ان البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي ، ولهذا تعمل التنمية هنا من خلال هذا الأسلوب على تحقيق النظم الفرعية شكلا يؤدي الى توازن بيئة الأرض عامة ، وهذا الأسلوب هو أسلوب

متكامل يهدف الى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون وجود تأثيرات سلبية متعاكسة بين هذه الجوانب .

ب- المشاركة الشعبية : يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية ، التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان – بشكل عام – والمشاركة في أعداد وتنفيذ ومتابعة خططها ، ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من الأسفل .

٣ :- مؤشرات وإبعاد التنمية البشرية المستدامة . ان مفهوم التنمية ودلالاتها كما أسلفنا ، يقاس بالعديد من المؤشرات والأبعاد المعرفية ، انطلاقا من تأسيس او بناء مؤسسات او هياكل الدولة الحديثة، وكذلك الاعتماد على مبدأ الفصل بين السلطات ، فضلا عن المشاركة السياسية في جميع مؤسسات التنظيم السياسي والاجتماعي، وعليه سوف نتناول ذلك بالاتي :

أ-**مؤشرات التنمية البشرية المستدامة.** من المعلوم ان التنمية ذات طابع عالمي، فكما توجد في دول عالم الجنوب، فإنها قائمة أيضا في الدول المتقدمة، ومن هنا يمكن توضيح فكرة المؤشرات: بأنها مقياس – كمي، ونوعي تستخدم لقياس ظاهرة معينة، او اداء محدد خلال فترة زمنية معينة((٢٨)). وعليه فاغلب المؤشرات في مجال التنمية ينطلق من التفاعل والترابط بين العوامل السياسية ، والاقتصادية، والاجتماعية، وهنا يمكن تصنيفها في عدة فئات وهي بالاتي

-**المؤشرات الاقتصادية:** هذه المؤشرات تقسم بدورها الى عدة مؤشرات من أبرزها.. نصيب الفرد من الناتج القومي، تبرز اهمية هذا المؤشر من خلال نتائجه، وانعكاساته على معدلات النمو الاقتصادي، فضلا عن قياس الناتج الكلي

---

(٢٨) – **ينظر: لبني عادل عبد الرحمن ، دور التنمية في تحقيق الاستقرار السياسي : الامارات العربية المتحدة انموذجا، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية،٢٠١٨، ص ١٦ .**

وحجمه،- نسبة صادرات البلد ، وفقا لقياس الواردات الداخلة للبلد، هذا المؤشر يبين مدى قدرة البلد على الاعتماد ، والاستمرار على الأسواق الدولية، وهو ما يوضح مدى الانفتاح على الاقتصاد الخارجي.-الديون الخارجية، اي ما يمثل مديونية الدولة، ويساهم في تقييم قدرتها على تسديد ديونها.- مجموع المساعدات الإنمائية وهذه تشمل المنح، والقروض التي تقدمها القطاعات العامة الى بعض الدول للنهوض بواقعها التنموي وفق تعليمات مالية ميسرة ((٢٩)).

-**المؤشرات الاجتماعية** : وهذه أيضا تتضمن عدة مؤشرات وهي بالاتية:

١- معدل النمو السكاني، ويوضح هذا المؤشر متوسط المعدل السنوي للتغيير في حجم السكان، واهميته في التنمية السياسية.

٢- نسبة البطالة : وتعرف (البطالة) / بأنها ظاهرة عدم ممارسة الافراد الذين هم في سن العمل للنشاط الاقتصادي، وفي مدة زمنية معينة، لظروف خارجة عن إرادتهم، على الرغم من قدرتهم على العمل ورغبتهم في العمل، وهذا يوضح بوجود خلل في العلاقة بين العرض والطلب على الأيدي العاملة((٣٠)). وهذا المؤشر يمثل عدد الأفراد في سن العمل والقادرين عليه، ولكن لم يحصلوا على فرصة التعيين، كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية، في البلد،.

٣- نسبة الفقر: أن وقوع أعداد من السكان تحت مستوى خط الفقر، يمثل مؤشرا خطيرا على سلامة الأمن الإنساني، ومن ضمنه الأمن الاقتصادي للمجتمع ، وانعكاساته الحتمية على الوضع السياسي في البلد ، وبالمحصلة يخلق انعدام الشعور بالمواطنة في الدولة.

---

(٢٩) - نوزاد عبد الرحمن ، التنمية المستدامة في المنطقة العربية، القاهرة، مجلة شؤون عربية، العدد(١٢٥)، ٢٠٠٦ ، ص١٠٦.

(٣٠) - علاء شفيق الراوي ، وعبد الرسول جاسم، اقتصاد العمل ، مطبعة جامعة الموصل، الموصل ، ١٩٨٣، ص٨٣ .

٤- معدل نسبة الأمية من بين البالغين، وتتضح تلك من خلال نسبة الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم (١٥) سنة، وهم لا يقرءون ولا يكتبون إلى مجموع البالغين.

٥- مؤشر صحة الإنسان: ويمثل هذا المؤشر من الضروريات الرئيسة والمتعلقة بالإنسان، وتشمل: (التعليم – والخدمات الصحية – والإسكان) في البلد.

٦- مؤشر الانفاق على مستوى (التربية والتعليم العالي) اي في مجال البحث والتطوير العلمي كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي، ويدخل ضمنها قياس عدد العلماء والمتخصصين في مجالات (البحث والتطوير العلمي) في الدولة. فمقياس الحرمان أو دليل الفقر البشري ينقسم إلى شقين: دليل الفقر البشري في البلدان النامية ويشمل مؤشر الصحة وفي مؤشر المعرفة وفي مؤشر الحرمان الاقتصادي .

ب- أبعاد التنمية البشرية المستدامة. من المعلوم ان التنمية تم تجزئنها إلى مجموعة من الأبعاد، والمتمثلة بالبعد (السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي)، وان الاهتمام بجانب من جوانب هذه الأبعاد دون الجوانب الأخرى، يشكل خلل او مخالفة لطبيعة التنمية، بل ويتناقض مع مفهومها ومحورها الذي يقوم منهج التفاعل، والترابط بين أبعاد التنمية بالإجماع ، بمعنى آخر لايمكن بناء تنمية سياسية، من دون تنمية اقتصادية، او اجتماعية، او ثقافية بل وحتى إدارية، وعلية فالتنمية أوسع واشمل من اعتمادها على بعد واحد في المجتمع، بل هي بالنتيجة عملية شاملة لجميع الأبعاد المذكورة، وهي تشمل وفق تصور (حامد ربيع): (الأنشطة والفعاليات الفرعية المتخصصة، والهادفة التي تحقيق التنمية الشاملة)[(٣١)]. وعليه فأبعاد التنمية السياسية، بالإمكان تحديدها من خلال الإشارة

[(٣١)] – حامد ربيع، الظاهرة الإنمائية والتطور الوحدوي ، بيروت/ شؤون عربية، العدد(٣) ، ١٩٨١، ص٣٥.

الى تعدد إبعاد التنمية، ودور الدولة فيها، ومن ثم دور الإرادة السياسية، والعوامل الموضوعية، وتجسيدها في خدمة السياسات التنموية وهذه تشمل العراق موضوع البحث، لان التنمية هي في حقيقة جوهرها – تخطيط، والأخير بدوره إرادة سياسية، تنهض من مفهوم الاختيار من جانب والفاعلية النظامية من جانب آخر((٣٢)). وعليه يمكن تحديد أبعاد عملية التنمية البشرية المستدامة ، ودور النخب السياسية فيها ، من خلال تحديد أربعة أبعاد رئيسة هي((٣٣)) :

١- ان مفهوم التنمية البشرية المستدامة قد حددته الممارسة السياسية اكثر من التنظير، فأول من اعتمد الاصطلاحات المتداولة هم (صانعوا القرار السياسي) في البلد.

٢- ان التنمية هي تعبير فكري عن ظاهرة أكثر اتساعا، وهي ظاهرة التغيير السياسي اي الانتقال من نظام سياسي بخصائص معينة متميزة، الى نظام سياسي اخر يعكس خصائص مختلفة عن خصائص النظام السابق.

٣- ان التنمية في حقيقتها، نتيجة طبيعية ومباشرة، لما يمكن ان يوصف في عالمنا المعاصر بوحدة العالم، او وحدة الوجود الإنساني.

٤- ان المشكلة الحقيقية في معالجة المجتمعات المتخلفة، تظهر بالأساس من عدم وجود تجانس بين التغيير السياسي المتمثل بالنخب السياسية، والتنمية البشرية المستدامة.

---

(٣٢) – علي عباس مراد ، المجتمع المدني والديمقراطية، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص٢٠.

(٣٣) –رياض عزيزي هادي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩ .

ويرى (صامويل هنتنغتون) إن أبعاد التنمية تتلخص بالاتي[٣٤] :

١- ترشيد السلطة: أي ان تستبدل السلطات السياسية التقليدية (العائلية- والدينية -والعرقية) بسلطة سياسية حديثة فاعلة ومؤثرة تقودها نخب سياسية متخصصة موحدة تحضا بالاستقرار الدائم وتكتسب ثقة الشعوب.

٢- المشاركة السياسية او المساهمة المتزايدة في السياسة من جانب الجماعات الاجتماعية في البلد.

٣- تمايز وظائف سياسية جديدة، وتنمية ابنية متخصصة لممارسة هذه الوظائف.

وتلك تتمثل في تغيير بنية وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف الى تحقيق زيادة سريعة ومستمرة، في مستوى دخل الفرد، عبر فترة مستمرة من الوقت، والغرض منها هو الفائدة العامة للافراد والمجتمع[٣٥]. اما بالنسبة الى ابعاد التنمية الاجتماعية فإنها تهدف الى عمليات معنوية ديناميكية ، تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للجميع، عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة في مجالات (التربية -والتعليم - والصحة - والإسكان وبقية الخدمات...الخ[٣٦]. وبما ان التنمية عملية تغيير متعددة الجوانب فهي تتضمن أيضا مجموعة من الأهداف وهي الاتية:

١- تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والمنافسة السياسية في الانتخابات للوصول الى السلطة.

---

[٣٤] - نقلا عن : اسامة الغرالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢ .

[٣٥] - علي لطفي ، التنمية الاقتصادية، القاهرة، مكتبة عين شمس ، ١٩٨٦، ص١٨٦.

[٣٦] - غازي الزغبي ، البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية السياسية في الاردن ، عمان- اربد ، عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٩ ، ص٧٠

٢- تحقيق الاندماج والانسجام بين جميع شرائح المجتمع والتالف مع النظام السياسي في بناء الدولة المدنية القائمة على أسس الديمقراطية الحديثة .

٣- تحقيق التوزيع العادل للمزايا والمكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالتساوي في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع . ٤- تحقيق نظام سياسي مستقر تديره نخب سياسية كفوءه بعيد عن المشاكل العرقية والهويات الضيقة ، ويتمتع بالاستقرار السياسي((٣٧)) .

المبحث الثاني: واقع النخبة و التنمية البشرية المستدامة في العراق .

مما لاشك فيه- من ان المختصين بشان النخبة يتفقوا على ان المجتمعات تنقسم الى أقلية حاكمة وأغلبية محكومة في كل زمان- ومكان((٣٨)). أي في جميع المجتمعات ابتداء من المجتمعات التي لم تتطور الا بشكل هزيل جدا ، ولم تصل الا بدايات الحضارة نزولا الى المجتمعات الأكثر تطورا وقوة،- تظهر طبقتان من الناس، (حاكمة- ومحكومة)، فالطبقة الأولى تكون دائما الأقل عددا تؤدي كافة الوظائف السياسية، وتحتكر (السلطة - والمال) وتتمتع بالمزايا التي تجلبها السلطة، بالمقابل نجد الطبقة الثانية، والتي تشكل الأكثر عددا وتخضع لتوجيه وسيطرة الأولى ، بطريقة تكون أحيانا قانونية الى هذا الحد او ذالك، وأحيانا أخرى تكون تعسفية وعنيفة الى هذا الحد او ذاك ((٣٩)) .

من المعلوم ان العراق قد ورث منذ الاستقلال عام (١٩٣٢) واقعا اقتصاديا متدني النمو وقع تحت هيمنة علاقات إقطاعية ،وقدرات زراعية بدائية متخلفة ، وهي الحالة التي لاتزال سائدة الى اليوم، وببساطة يمكن وصفها بالاقتصاد

---

(٣٧) - احمد بن ماجن ، مصدر سبق ذكره .

(٣٨) - مصطفى كامل السيد ، دراسات في النظرية السياسية ، القاهرة ، الشروق ، ١٩٩٤ ، ص٢٥٧ .

(٣٩) - توم بوتومور، النخبة والمجتمع ، ترجمة جورج جحا ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢ ، ص٥ .

المتخلف، والذي ترتب عليه تدني دخل الفرد، والاعتماد على تصدير سلع رئيسة. وانشغال السواد الأعظم من الأيدي العاملة في القطاع الزراعي المضطرب والمتخلف في إنتاجه، وانخفاض متوسط العمر وتفشي الفقر والأمية وارتفاع نسبة النمو السكاني((٤٠)). بينما الملاحظ في عقد الثلاثينيات تعامل العراق مع الواردات النفطية المتواضعة التي صار يتلقاها على إنها مدخولات فائضة على تخصيصات الموازنة العامة لكي يوضفها في تمويل المشروعات الإنتاجية الراسمالية على اختلافها، وفي العام ١٩٥٢ خفض العراق ما يخصصه من عائداته النفطية لهذا الغرض الى (٧٠%)، ومن ثم الى (٥٠%) عام ١٩٥٩ وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في هذه العائدات أولا، وتصاعد النفقات التجارية في الموازنات العادية للحكومة وقتها ثانيا((٤١)) . بينما نلاحظ خلال العقود الثلاثة مابين خمسينيات القرن الماضي والثمانينيات كانت عملية التنمية الاقتصادية تتم من خلال تنفيذ خطط خمسيه، خصص لها ما مقداره (٦٠) مليار دولار وان لم يستثمر منها الا ٦٠% تقريبا بسبب محدودية الطاقة الاستيعابية للعراق وقتئذ((٤٢)). وعلى الرغم من نقص كفاءة الإدارات الحكومية والعوائق الكثيرة التي واجهتها البلاد ، فقد أسفرت حملة التنمية الاقتصادية وقتها، عن نمو حقيقي واضح في الناتج المحلي الإجمالي، كان يدور حول معدل (٨%) سنويا خلال

(٤٠) – حنا بطاطو، العراق (الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار) ترجمة عفيف البزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص١١٩.

(٤١)– محمود محمد الحبيب ،اقتصاديات العراق:دراسة تحليلية ،البصرة،دارالطباعة الحديثة،١٩٦٩ ص ١٢٥

(٤٢)– منصور الراوي، اقتصاديات العراق والوطن العربي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد، ١٩٦٩، ص٢٣٤.

الفترة ١٩٦٠ و١٩٨٠ والتي بلغ معدل نمو القطاع النفطي خلالها(٧.٦%) بينما أنتج القطاع غير النفطي معدل نمو أعلى وصل الى (٨.٧%) تقريبا[٤٣] .

وعليه فإن المتتبع للشأن العراقي قبل عقد الثمانينيات تحديدا، من القرن الماضي يجد بان العراق قد انتج بنية تحتية جيدة، ونظاماً للتعليم- والرعاية الصحية ونمو اقتصادي واضح من خلال مؤشراته الايجابية. ولكن بعد ذلك الوقت، أدت الحروب المتعاقبة، والنظام الاقتصادي المركزي، الذي هيمنت عليه النخب السياسية إلى خنق النمو المطلوب، وهنا أخفقت التنـــمية وتدهور حال البنية الأساسية، والخدمات الاجتماعية الأساسية، المقدمة للشعب العراقي وقتها، كما أن العقوبات الاقتصادية الدولية، التي فرضت في سنة ١٩٩١ ألحقت ضررا فادحا بالاقتصاد بشكل كامل. وأصبح العراق- على الرغم من الموارد الطبيعية الوفيرة التي يتمتع بها- يحتل أدنى قائمة مؤشرات التنمية البشرية في المنطقة، حيث ادت التأثيرات السياسية، والأزمات المتـــلاحقة دوراً في إجهاض كل الخطط التنموية المنشودة. واستمرت الحكومة بتكرار الإخفاقات، لا بل زادت عليها باتخاذ القرارات المتسرعة التي كلفت العراق خسائر كبيرة، مما انتج إلى الإفلاس السياسي، والدخول في متاهات غير محسوبة، وآخرها حرب عام ٢٠٠٣ والتي أدت إلى احتلال العراق، لتنتهي بذلك مرحلة سياسية، وإدارة حكم لتبدأ مرحلة جديدة من التحول السياسي، والاقتصادي.

وعليه فالملاحظ بإن حال التنمية البشرية المستدامة في العراق اليوم مدعاة للقلق الشديد، فالبيانات المتاحة تدلل على تدهور الأوضاع التنموية، واتساع نطاق الفقر- والبطالة رغم ما توافر له من إمكانات مادية-وبشرية، ورغم ما تختزنه

---

[٤٣] – عباس النصراوي ، الاقتصاد العراقي : بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل (١٩٥٠- ٢٠١٠ ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، ١٩٩٥ ،ص٦٢ .

أراضيه من ثروات هائلة. ولعل هذه النتيجة أمر متوقع في ظل الظروف (السياسية، والاقتصادية) غير المستقرة التي مرت وتمر بالعراق فقد عرف الأخير، أحداثا جسام تمثل كوارث حلت بالتنمية البشرية، وأوقفت خطاها، بل دمرت مكتسبات كانت تشكل آمالا، وتطلعا للشعب. وعليه تكشف مراجعة مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في العراق عن تدهور كمي- ونوعي فيها. نتيجة الدمار الذي لحق بالبنية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية نتيجة الحروب والفوضى الداخلية وعدم الاستقرار السياسي.

بل وفي ظل حكم سلطة الائتلاف المؤقتة، والحكومات المتعاقبة والى الوقت الحاضر، شهد العراق تزايد لظواهر بارزة وهي ظاهرة الفساد الشامل وعدم الاستقرار السياسي، نتيجة عوامل عدة (تذكر لاحقا) . ومن الطبيعي فأن لهذه الظواهر – فضلاً عن عوامل أخرى – لها انعكاسات سلبية على أفاق التنمية البشرية المستدامة . نعم بعد التغيير السياسي تفاءل او تطلع الكثير منا ببداية مرحلة جديد تحظى فيه حماية البيئة –والتنمية المستدامة اهتماماً جدياً . وشجع هذا التفاؤل نص المادة (٣٣) من الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ التي تضمن (أولا:- لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة.، ثانيا :- تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الإحيائي والحفاظ عليهما)[(٤٤)] وغيرها من المواد وتم ترجمة هذه المادة من خلال تأسيس وزارة خاصة للبيئة مثلا ، وظهور العشرات من منظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان وحماية البيئة واحترام الحريات العامة [(٤٥)].. وغيرها . ولكن بعد مرور أكثر من (١٩) عاماً منذ التغيير ولحد لحظة كتابة بحثنا هذا ، نشاهد فشلاً واضحاً في تحقيق حد

(٤٤) – ينظر: الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ ، المادة (٣٣). اولا – ثانيا .

(٤٥) – يراجع المصدر نفسه ، المواد (٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨ ، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦) .

أدنى من التنمية الشاملة بحد ذاتها، فما بالكم بتنمية مستدامة ؟!! والتي تأخذ بنظر الاعتبار: حماية البيئة– والموارد الطبيعية، وتلبي حاجات الأجيال الحالية، من دون التعدي على حقوق الأجيال القادمة. ومن المؤكد هنا تتحمل مسؤولية هذا الفشل، وعلى جميع الأصعدة (الأجهزة الحكومية ذات العلاقة – ومنظمات المجتمع المدني)، وشرائح واسعة من المجتمع العراقي على حد سواء.

ومن الواضح لنا بأن مفهوم التنمية يقاس بالعديد من المظاهر، والمؤشرات كما أسلفنا بدءاً ببناء مؤسسات الدولة الحديثة ، ونظام الفصل بين السلطات ، والمشاركة في مختلف مستويات التنظيم الاجتماعي– والسياسي والمشاركة في صنع القرار الوطني والذي يعد من أهم المؤشرات للتنمية البشرية المستدامة ، كذلك خلق جهاز قادر على تنفيذ السياسات الإنمائية، وممارسة الحق في التصويت، والترشيح للمناصب العامة، وسيادة القانون، وحرية الأحزاب، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، فالمطلوب اليوم ونحن مجتمع ديمقراطي أن نتمثل بالتنمية المستدامة، فهماً وممارسة، فالمجتمعات التي تعيش مظاهر هذه التنمية هي مجتمعات ديمقراطية.و بما ان التنمية البشرية المستدامة عملية تغير اجتماعي – وسياسي متعدد الجوانب فهي تتضمن **الأهداف** الاتية[٤٦]:

١– التعددية من اجل تحقيق النمو الاقتصادي، والمنافسة السياسية، والمشاركة الانتخابية على قاعدة ترسيخ مفاهيم الوطنية–والسيادة والولاء للوطن، والدولة ، ضمن معايير اولها تحديد هوية المجتمع.

---

[٤٦] – ينظر: لبني عادل عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره ، ص٩ . وكذلك ، ثامر كامل محمد، التحولات العالمية واشكالية الاصلاح السياسي في الوطن العربي، المجلة السياسية الدولية ، بغداد ، العدد (٦)، ٢٠٠٦،ص٢٠ .

٢- تحقيق الشرعية بحيث يكون المجتمع متآلفا ، ومنسجما مع النظام في بناء الدولة العصرية، التي تعزز الولاء للوطن ، وتقديم أقصى ما يمكن من الخدمات لشعبها ، وعلى أن يحقق هذا النظام العدالة في توزيع الأدوار والمهام، والمكاسب بين جميع شركاء الوطن.

٣- المشاركة السياسية الفاعلة، بحيث يعمل النظام السياسي على تحقيق المشاركة لجميع أطياف المجتمع، من خلال القنوات المناسبة، وان تكون المشاركة في الحياة السياسية بصورة مستمرة غير متقطعة.

٤- التوزيع العادل للمزايا، والمكاسب الاقتصادية، والاجتماعية – والسياسية والتساوي في جميع الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع.

٥- ويؤكد هنا المختصين في العلوم السياسية على أن الهدف من التنمية البشرية المستدامة هو المساواة في (الحقوق والواجبات)، على أساس أن يتعرف المواطن على حقوقه- وواجباته الدستورية كي يشارك مشاركة فعالة، وإيجابية في الحياة السياسية.

كما أن للتنمية عدة دلالات منها مدلول قانوني- سياسي يتمثل :- بسيادة القواعد القانونية، ومدلول اقتصادي – سياسي يتمثل :- بتحقيق العدالة بإشباع الحاجات المادية للمواطنين، ومدلول إداري – سياسي يتمثل:- بالقدرة على أداء الأدوار والوظائف في مجالات شتى، واجتماعي – سياسي يتمثل:- بوجود مجتمع سياسي وثقافة سياسية معينة.

ومن المهم **هنا** اتخاذ إجراءات تنموية عاجلة، لتعبئة الطاقة المحدِثة للتحول الكامنة في تريليونات الدولارات من موارد القطاع الخاص ، وإعادة توجيه تلك الطاقة ، وإطلاق العنان لها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى توجيه استثمارات طويلة أجل، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى

قطاعات ذات أهمية خدمة لبلدنا . وتشمل هذه القطاعات : الطاقة المستدامة- والهياكل الأساسية ، والنقل، علاوة على تكنولوجيا المعلومات - والاتصالات. ويتطلب على القطاع العام أن يحدد وجهته بوضوح. فأُطر الاستعراض والرصد وهياكل التنظيم والتحفيز التي توضع للتمكين من إجراء هذه الاستثمارات يجب تنقيحها إذا أريد لها أن تجتذب الاستثمارات وأن تعزز التنمية المستدامة. فضلا عن ذلك ينبغي تقوية آليات الرقابة الوطنية ، مثل:- الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة ، والمهام الرقابية للسلطتين (التشريعية- والقضائية) . السؤال الذي يطرح هنا ما هي الشروط العامة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة ؟ هنالك شروط عامة لنمو التنمية البشرية ، ويعني وجود مناخ للتنمية وهو يشمل((٤٧)) : ١-الشروط الإدارية . ٢- الشروط التقنية . ٣- الشروط السكانية .٤- الشروط الصحية .٥- الشروط الاجتماعية . ٦- الشروط السياسية .٧- الشروط النفسية .

المبحث الثالث:

مخرجات النخبةالسياسية وآثارها على التنمية البشرية المستدامة بعد٢٠٠٣.

لاغلو والقول هنا - من إن بناء أي نظام سياسي لا يفضي الى مخرجات سليمة دائما لاسيما عندما يمر المجتمع بمراحل انتقالية ، تنطوي على تغيير جذري ، اذ ينعدم الاستقرار السياسي -والاجتماعي ، وهنا تظهر التحديات منها الداخلية وأخرى خارجية ، مما ينتج عنها التأخير والفوضى في حياة الشعوب . وهنا فمسار النظام السياسي في العراق ، مر ولا يزال بالعديد من التحديات التي أثرت في الواقع التنموي- والسياسي - والاقتصادي- والاجتماعي ، هذه

---

(٤٧) - السيد حسون البطاط ، التنمية البشرية ، دار الفيحاء للطباعة والنشر ، لبنان ، ٢٠١٨ ، ص١٥ .

التحديات كان للبعض منها نتاج لإرادات النخب السياسية الحاكمة ، من خلال طريقتها في إدارة الحكم وحل الأزمات المتفاقمة ، والذي اشر فيه غياب الرؤية السياسية – والاقتصادية السليمة فضلا عن إساءة استخدام السلطة والتجاوز على القانون كثيرا ، والاعتماد على مبدأ الخلاف والتنافر بين الفرقاء السياسيين بدل الاندماج ، والانسجام في إدارة البلد ، مما افرز الى ضعف بل الى ضعف مخرجات النظام السياسي بمؤسساته المختلفة ، وكانت (المحاصصة) حاضرة في جميع الميادين ، مما أفرزت نظاما طائفيا ، شوه الاندماج المجتمعي ، بين تعددية المجتمع الواحد ، فضلا عن تحديات أمنية بفعل التدخلات الخارجية ، منها الإقليمية – والدولية بالشأن العراقي مما هدد سيادة وامن البلد ، وبالنتيجة انعكس كل ذلك على البرامج والخطط التي يفترض ان تكون معدة لتحقيق التنمية الحقيقية ، ذلك أفضى إلى تأسيس نظام حكم بل ودولة ضعيفة ، تأتي في مقدمة الدول الأكثر فسادا ، وفي آخر الدول تسلسلا في مجال التنمية البشرية المستدامة، وإدارة الحكم الرشيد .ومن ذلك سوف نبحث في ابرز هذه المخرجات التي أفرزتها سياسة النخب السياسية الحاكمة ، في العراق بعد ٢٠٠٣ ، والتي تقف في طريق بناء تنمية بشرية مستدامة، وإدارة حكم ناجح وهي بالاتي .

١- **تفشي ظاهرة الفساد** :- مما لاشك فيه من العراق اليوم يشكل واحدا من البلدان التي تشكل نسبة الفساد فيه أعلى المراتب ، وهذا ما أشارت اليه التقارير لمنظمة الشفافية العالمية ، من ان العراق يقع ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم ، لاسيما بعد العام ٢٠٠٣ ، فالتغييرات السياسية التي مرت بها الدولة، تمخضت عنها ، آثار سياسية – واقتصادية – واجتماعية – وأمنية ، شكلت

تحديات عصفت بمسار بناء نظام سياسي مستقر((٤٨)) . فضلا عن ذلك اتسمت البنية الإدارية ، بضعف الروح الوطنية ، والوعي الثقافي الحقيقي ، أدى ذلك إلى بروز وتفشي ظاهرة الفساد ممثلة بالاتي(٤٩) :

أ- ضعف القيادات الإدارية، وعدم نزاهتها في المجالات الإدارية- والتنظيمية .

ب- تشابك الاختصاصات التنظيمية للوحدات الإدارية ، وعدم تحديد الاختصاصات الوظيفية .

ت- الترهل الإداري واعتماد المحسوبية، في العمل ، وقلة الاعتماد على الكفاءات وغياب المعايير

ث- ضعف الدور الحكومي ، وإهمال الجانب الرقابي الوطني .

ج- عدم وضوح التعليمات، وغموض التشريعات، وتعددها او عدم العمل بها .

ح- عدم وجود إستراتيجية واضحة ، ومبنية على رؤية وطنية تخدم الجميع.

خ- أطلاق المال العام في ظل فراغ قانوني - ودستوري .

د-الفراغ الأمني وحالات الابتزاز، الصادرة من كثير من منتسبي أجهزة الدولة، وهذا ناتج عن ضعف السلطة المركزية ، وتعدد مراكز القوى السياسية والحزبية -والدينية - والطائفية...الخ، وانتشار الجماعات المسلحة خارج عن القانون.

---

(٤٨) - سالم محمد عبود ، ظاهرة الفساد الاداري والمالي مدخل استراتيجي للمكافحة ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص١٨.

(٤٩) - ثامر العامري ، جدلية العلاقة بين الفساد الاداري والفساد السياسي ، ندوة علمية عن الفساد الاداري ابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بيت الحكمة ،بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٦٥-٦٦ .

ذ- عدم تشخيص الأخطاء من اجل علاجها بوقتها المحدد، والاعتماد على الفردية والشخصانية في اتخاذ القرار، مما أنتج سوء استغلال الوظيفة العامة .

ر- سوء توزيع المسؤوليات، والمناصب الإدارية ، لاسيما منها المهمة منها (وزارة الدفاع – والداخلية – والخارجية وغيرها الكثير).

ز- سوء تقويم أداء الإفراد ، والمؤسسات في دوائر الدولة عامة .

٥- **أسباب أخرى** تتضمن الآتي [٥٠]:

ا-التخلف البنيوي في الهياكل المخصصة لإدارة اقتصاد العراق ، لاسيما في القطاع النفطي والخدمي ، والاستثمار فضلا عن التخلف التكنولوجي .

ب- ضعف المواطنة بسبب الانتماءات ، والولاءات العشائرية ، والطائفية بعيدا عن الولاء للوطن

ت- ضعف دور وسائل الأعلام ، ومنظمات المجتمع المدني في الحد من هيمنة السلطة التنفيذية وعدم قدرتها على وقف وفضح مظاهر الفساد في العراق .

وعليه فإن ظاهرة الفساد بأبعادها ، وإشكالها المختلفة ، تترك جملة من التأثيرات المعقدة، والمتشابكة ، وتتجلى فيما يلي :

١-يؤثر الفساد على طبيعة العملية السياسية ، والأهداف النبيلة التي جاءت من اجلها والبحث عن مجتمع تسوده العدالة والمبادئ والقيم الصحيحة .

٢- يؤدي الفساد الى تعميق الصراعات السياسية على السلطة ، في ظل الانقسامات الحادة للمشاركين في العملية السياسية ، حول القضايا الجوهرية ، مما يرسم حالة من الاخفاق السياسي وتعثر في استقرار وتنمية البلد .

---

[٥٠] – **مصطفى كامل السيد ، العوامل والآثار السياسية للفساد ، نوة علمية عن (الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية) ، مركز دراسات الوحدة العربية :بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٢٨٥ .**

٣- ينتج عن الفساد في تحويل الانتخابات الى وسيلة او سلم لوصول الفاسدين الى مواقع متقدمة في السلطة ، بمعنى صعود فئة من المتسلطين والفاسدين كأنهم القدوة الحسنة ، والصفوة التي يعتمد عليها في أدارة البلد في حين يعد وجودها فسادا لمقدرات البلد ، وهدف هؤلاء ضمان حماية إعمالهم الفاسدة وزيادة ارصدتهم غير المشروعة [٥١].

٤- عرقلة النمو وزيادة الفقر والجهل والعجز عن مساعدة المحتاجين هذا الحال يتطلب تحويل الموارد العامة الى أنشطة تصب في مجال تعزيز النمو كالزامية التعليم والرعاية الصحية الاولية ، الا ان هذا المشروع لايتناسب وطموحات السياسيين الهادفين الى جمع اموال طائلة بطرق غير قانونية

٥- الحد من تقديم الخدمات او على الاقل التوزيع غير العادل لها ، وتردي نوعيتها او من الصعوبة الحصول عليها ، دون دفع رشوة ، او باسلوب الواسطة والمحسوبية .

٦- تعطيل اسس الاقتصاد الحر القائم على المنافسة المشروعة في تقديم افضل الخدمات والعروض والاسعار بين اشخاص القطاع سوا الطبيعين منهم او المعنويين (الشركات) لتفضيل من يتعامل مع المفسدين ، مما رسخ سلوكيات ومفاهيم سلبية مثا الانانية والمصلحة الخاصة .

٧- عزوف الدول المانحة عن تقديم الخدمات ، والمساعدات الانسانية والتنموية، بسبب تفشي ظاهرة الفساد في العراق .

٨- ينتج عن الفساد اثر مباشر في نوعية وحجم موارد الاستثمار الاجنبي ، ففي الوقت الذي تسعى فيه البلدان ومنها العراق الى استقطاب الخبرات

---

[٥١] – نضلة احمد الجبوري ، تداعيات الفساد الإداري على الواقع السياسي العراقي ، ندوة علمية (الفساد الإداري أبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية) بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٥٠.

والاستثمارات الاجنبية ، لما تتصف به تلك من المهارات والجودة ، يكون الفساد هنا قد اضعف التدفقات الاستثمارية وتم تعطيلها [٥٢] .

٩- من الاثار الناتجة عن الفساد هي الزيادة في التكاليف ، اذ ينقل عبئها الى طرف ثالث ، قد يكون المستهلك (الأفراد) او الاقتصاد الوطني (المال العام) فالمبالغ المدفوعة من قبل رجال الإعمال او الشركات الى الموظف الحكومي المقصر مقابل تسهيل أعمالهم يتم نقا أعبائها عن طريق رفع الأسعار لتعويض الرشاوى المدفوعة ، وقد تتحملها ميزانية الدولة .

١٠- ان الفساد بالشكل المتفاقم في العراق ، أدى إلى تقليل إيرادات الخزينة العامة ، وتم إحرامها من موارد تحتاجها الدولة للإنفاق على التنمية ، والخدمات العامة وتطويرها .

١١- يؤثر الفساد على العدالة التوزيعية للدخل والثروات لصالح المحتكرين للسلطة والمقربين منهم ، الأمر الذي أنتج عن حرمان العراقيين من رغد العيش حتى من ابسط مقومات الحياة وبالنتيجة ازدادت الفوارق الطبقية في الدخل والثروات مما زاد من اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، مما أنتج تأثيرات سلبية على النسيج الاجتماعي والاستقرار السياسي في البلد[٥٣] ، الأمر الذي جعل المنظمات الدولية المعنية بالكشف ومراقبة الفساد تصنف العراق في سلم الفساد العالمي في المراكز المتقدمة لحالات الفساد[٥٤] .

---

[٥٢] – نبيهة المحاسن ، اثار ظاهرة الفساد الاداري وسبل معالجته ، مجلة الملتقى ، بغداد ،العدد١٠ ،٢٠٠٨ ،ص٤٦ .

[٥٣] – عبد الواحد مشعل ،الادارة ومخاطر الفساد الاداري والمالي اجتماعيا واقتصاديا ، ندوة علمية (الفساد الاداري ابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ،بيت الحكمة ، بغداد ،٢٠٠٩ ،ص١٥ .

[٥٤] – وليد الحلي ،الفساد السياسي :نظرة في الاثار والحلول ، حلقة دراسية (الفساد الوظيفي والسياسي) مكتب القائد العام للقوات المسلحة ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٢٨ -٣٩ .

١٢- يؤثر الفساد على الثوابت الوطنية والمصالح الاقتصادية العامة ، ويشوش دورها في المجتمع ويشجع الدول والشركات الخارجية إلى الابتزاز واستخدام الأموال بطريقة غير قانونية لتحقيق أهداف غير مشروعة.

١٣- يسبب الفساد إلى هدر المال وتزايد في حالات الفقر والبطالة وافشال اي مشروع تنموي أزمة في الحكم والمشاركة السياسية .

٢-ازمة الحكم والمشاركة السياسية :- بدأت ازمات الحكم بالعراق بتأسيس مجلس الحكم بعد ٢٠٠٣ والمتآلف من ٢٥ شخصية ، وتمثلت أولى المهام التي كلف بها من قبل سلطة الائتلاف المؤقت وقتها في وضع قانون دستوري من خلال انتخاب لجنة لصياغة الدستور مهمتها وضع مسودة الدستور لكي يعرض على الشعب لكي يتم اجراء انتخابات تعددية ، وهنا سرعان ماظهرت المشكلات من قيام كل مجموعة من المجاميع الرئيسة(الشيعة والسنة والاكراد) بطرح رؤية كل منها بما يجب ان يكون مستقبل البلاد[٥٥] . ومن هنا فتشكيل (المحاصصة) لمجلس الحكم والذي شكلت على اساسه جميع التشكيلات السياسية بمؤسساتها وهياكلها بل وشكل الدولة وفلسفة الدستور ، والتمثيل في الحكومات المتعاقبة والبرلمان ولجانه المختلفة ، والتي اعتمدت البرنامج التوافقي بين مكونات سياسية مجتمعية ، ذلك المسار انتج ازمات متكررة [٥٦] .

وقد ظهرت تلك الازمات من خلال عملية ادارة وحكم البلاد ، من خلا ل محورين مثلت تحديات داخلة واخرى خارجية ، عرقلت عملية المشروع التنموي في بناء دولة ذات سيادة مستقرة تتمثل باقامة مؤسسات فاعلة وقادرة

---

[٥٥]- جاريث ستانسفيلد ، العراق ، الشعب والتاريخ والسياسية ، مركز الامارات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٩، ص١٨٧

[٥٦] - ياسين سعد البكري ، اشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٢٧ ،ايلول ، ٢٠٠٩ ص٦٣ .

على اكتساب قدر كافي من القوة يعتد به لتحقيق حالة من الاستقرار السياسي والذي يمثل جوهر التنمية والتطور[٥٧]. ايضا سرعان ماظهرت على السطح الازمات الداخلية الكثيرة والتي اخذت شكل الصراعات والمشاكل بين النخب السياسية مع تزايد الطموحات الشخصية لديهم أي النخب السياسية، بالشكل الذي زاد من تعقيد المشهد السياسي في تشكيل الحكومات المتعاقبة بعد وقبل كل انتخابات نيابية الامر الذي شكل العقبة الاساسية في تحقيق طموحات ورغبات الناخبين بالتنمية والاستقرار السياسي المامول[٥٨] . كذلك من ازمات الحكم في العراق انعدام الثقة بين النخب السياسية في السلطة الحاكمة والتي اتضحت من خلال الاتهامات المتبادلة بالفساد والطائفية ومحاولات التسقيط السياسي ومحاولات تهميش يعضهم واقصاءالاخر، وانعكس ذلك على مسالة تداخل السلطات وتنازع الصلاحيات وظهور الازمات المستمرة حيال العديد من القضايا (الطاقة، قضية كركوك، الموازنة العامة والمناطق المتنازع عليه) الامر الذي دفع بمزيد من الضعف والانقسام وسوء ادارة البلد مما انتخ التراجع والاخفاق في مجال التنمية البشرية بشكل واضح . فضلا عن التحدي الخارجي له الحظور الكبير من خلال التدخل في الشؤون الداخلية، والذي جعل البلد ساحة لتصفيات لصالح دول خارجية، منها الاقليمية والدولية والتي اضرت بالسيادة الوطنية وما انعكس ذلك بالسلب على استقرار البلد وتطوره.

٣-**ضعف الأمن والاستقرار المجتمعي.** ان انعدام الامن والاستقرار السياسي في العراق بعد٢٠٠٣ شكل ظاهرة امنية خطيرة لها اسبابها السياسية، تمثلت

---

[٥٧] – عواطف علي خريسان، النخبة وبناء الدولة دراسة اجتماعية تحليلية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد-كلية الاداب ، ٢٠١٤ ، ص١٦٩ .

[٥٨]– ينظر : هيفاء احمد وسداد مولود سبع ، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية : المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية، مجلة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٤ ، ص٢٥١ .

بالصراع على السلطة والثروة في الداخل من جانب، وتنامي ظاهرة الارهاب من جانب اخر، مما شكل عبئا خارجيا على واقع العراق واستقراره، الامر الذي يشكل اليوم واقعا سياسيا وامنيا مازوما، افرز تخلف واضح في مجال التنمية البشرية المستدامة، الحال هنا وفي ظل انعدام الامن والاستقرار والسلب والنهب المستمر لمقدرات البلد لايمكننا الحديث عن بوادر مشروع تنموي على وفق الاسس السليمة، وفي ظل ظروف حياة شبه معطلة، السائد فيها من التهجير واعمال العنف والمظاهرات المستمرة والتخريب هنا وهناك، والقتل والتهديد المستمر لاعلى السلطات والمستثمرين. ويمكن تفسير هشاشة الوضع في البلد الى امرين[٥٩]: الاول –يتمثل بضعف الحكومة وقواتها الامنية، امام جميع التحديات الداخلية والخارجية اما الثاني _ يتمثل بتدخل واضح لدول الاقليم بالواقع العراق ممثلا بالتدخل الايراني والخليجي والتركي وغيرها..والتدخل الاخير انتج احتقان طائفي يلقي الدعم من بعض النخب السياسية وهذه شكلت مناخا خصبا لظهور العديد من المليشيات الخارجة عن القانون لتظهر نفسها انها المدافع عن مصالح هذه الطائفة اوتلك الامر الذي انعكس بالسلب وافرزت الاثار الواسعة في عرقلة أي مشروع تنموي في البلد واستقراره.

٤ –**الاقتصاد أحادي الجانب (الريعي)**. يعاني الاقتصاد العراقي اليوم من تحديات واشكاليات واختلالات واسعة لاسباب داخلية ، واخرى خارجية ، فهو يمثل اقتصاد ريعي (احادي الجانب) وللاسف ، على الرغم من توفر الموارد العديدة والمتنوعة ، فضلا عن الامكانات العلمية والبشرية الكبيرة !! . فعملية تحديد فلسفة النظام الاقتصادي، وتوجهاته وتحديد دور النخبة السياسية في ادارة

---

[٥٩] – خيري عبد الرزاق جاسم ، نظام الحكم في العراق بعد٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه ، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠١٢ ،ص٢٥٢.

الاقتصاد والسياسات العامة امر في غاية الاهمية ، والضرورة في العراق [٦٠] . والاقتصاد الريعي هنا يعتمد كما اسلفنا على جانب واحد في الاقتصاد ، فقد يكون مادة خادم ، او قد يشمل تقديم خدمات ستراتيجية ، او من ضرائب تفرض على تحويلات من الخارج ، أي ان الدولة الريعية تعتمد على دخل لا يتم الحصول عليه عن طريق الانتاج والعمل [٦١] . وحقيقة الاقتصاد الريعي اليوم في العراق قد ربط الجماهير بعجلته ، الامر الذي بموجبة اصبحت الدولة رب العمل ، الحال الذي انتج ثقافة رعية حول المجتمع ، من مطالب بحقوقه التنمويه الحقيقية الى مجتمع ينتظر الحسنات والصدقات من الدولة [٦٢] . فالاخفاق الواضح للدولة في العراق ارتبط بسلوكها المرتبط بإدارتها غير العقلاني ، ويتضح ذلك الاخفاق في التخصيص السيئ للموارد النفطية بين اوجه استعمالاتها الاستثمارية المختلفة وليس في مجال العدالة التوزيعية للدخل [٦٣] .

ان الريع النفطي ينتج نفقات كبيرة وموازنة ضخمة ، وهنا تقوم الحكومة بتوزيع الامتيازات والمشاريع بطريقة ، تستفاد منها النخب السياسية ، الموالية والمرتبطة بالدولة، سواء كان هذا الارتباط بنمط سياسي او عشائري ، ايضا زيادة التضخم في عوائد النفط يساهم في قدرة النظام السياسي على شراء قطاعات من النخب السياسية ، والثقافية معا ، وهذه الاخيرة اصبحت بلا دور

---

(٦٠) – علي عبد الهادي ، نحو إستراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد ٩، ٢٠١٢ ، ص٤٣ .

(٦١) – صالح ياسر ، النظام الريعي وبناء الديمقراطية ، الثنائية المستحيلة حالة العراق ، اوراق سياسية ، الاردن –العراق ، ٢٠١٣، ص٤٤ .

(٦٢) – سليم الوردي ، ثقافة الاستبداد النفطي ، مجلة مدارك ، العددان (٥– ٦) ، ٢٠٠٧ على الرابط www.madarik.ne

(٦٣) – عماد عبد اللطيف ، الريع النفطي في العراق : تحولات الدولة والسلطة وأنماط الانتاج ١٩٥٢– ٢٠١٠ ، الحوار المتمدن ، العدد٢٩٩٤ ، ١٠١٠ على الرابط http://www.ahewar.org

حقيقي ، فضلا عن ما تقدم ان النفط شكل نقطة خلاف بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان العراق ، ويشكل النفط ٩٥% من ايرادات الدولة ، وبموجب ذلك تبني الموازنة العامة للدولة وتوزع تخصيصاتها المختلفة عليه ، بالمقابل لم يكن هنالك دور او اثرفي مجال التنمية البشرية المستدامة ، وفي مثل هكذا حال اي الاعتماد على النفط يكون عرضة للتغيرات والصدمات الخارجية في السوق النفطية العالمية ، وتقلبات اسعار النفط ، التي تنعكس على هذه الايرادات، ومن ثم على الموازنة، وبرامج المشاريع التنموية [٦٤]. وعليه فالمشاكل السياسية وعدم الاستقرار السياسي، انتج انعدام الرؤى الاقتصادية، والخطط الاستراتيجية، وعدم وجود جهاز اداري يستطيع ادارة اقتصاد البلد، ومؤسساته بكفاءة ومهنية في ظل تفشي ظاهرة الفساد السياسي والاداري والمالي، واللجوء الى حلول غير عقلانية، لكثير من الازمات مما ادى كل ذلك نتائج سلبية على جميع المشاريع التنموية ، والتردي الكبير في واقع القطاعات الزراعية والصناعية ، وكذلك ارتفاع نسب الاستيراد لمختلف السلع ، والمنتجات بالشكل الذي انهى، واساءة لدور الصناعة والزراعة الوطنية مما ارتفع مؤشر نسب البطالة والفقر في البلد وهذا يرجع الى سوء الادارة للنخب السياسية القائمة على الحكم .

الخاتمة والاستنتاجات

في ختام بحثنا هذا نجد إن صورة التنمية البشرية المستدامة في العراق ، كما عرضتها الصفحات السابقة، هي صورة قاتمة لتدهور الأوضاع ، في كافة مجالات التنمية دون استثناء، فلم يسلم جانب من جوانبها من أن تناله يد

---

[٦٤] – **احمد عمر الراوي ، نحو استراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد أحادي الجانب ، مؤتمر استراتيجيات بناد دولة العراق ،ص٤٨٤ .**

الضرر، لذا فان التدهور في أوضاع التنمية البشرية، يعكس الوضع المأساوي، الذي وصل إليه حال المواطن في العراق، رغم أنه يعد ثاني أغنى بلد بالنفط في العالم !!، فان سوء إدارة النخب السياسية للتنمية البشرية المستدامة ، والتورط في الحروب العبثية ، والنزاعات الداخلية- والخارجية قبل ٢٠٠٣ ومابعدها، ترك أثاره المدمرة على أوضاع التنمية بكل جوانبها كما اسلفنا ، فكان حصة التنمية البشرية من التدمير أكبر من غيرها، محسوبة بضخامة النزف البشري طوال العقود الماضية، وحتى يوم إعداد البحث ، وتفاقم أوضاع الإنسان الصحية والمعيشية – والاجتماعية- والاقتصادية بل وحتى النفسية- والروحية. وعليه فإن إصلاح أوضاع التنمية البشرية، والنهوض بمؤشراتها نحو التحسن، يستلزم تضافر جهود الدولة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، نحو تحقيق الهدف الأسمى، ألا وهو إعادة بناء الإنسان العراقي، كشرط مسبق لعملية إعادة البناء، والأعمار المادي . ومما سبق نجد هنالك معوقات كثيرة للتنمية البشرية المستدامة . منها:

١- العقلية التقليدية التي تسيطر على النخب السياسية الحاكمة، واستئثارها بالسلطة وسوء ادارتها.

٢- القيم والعادات المتوارثة ، التي تتعارض مع فكر التنمية – والتحديث .

٣- مشكلات تتعلق بطرق ونظم التربية والتعليم والصحة والاسكان.

٤- المشكلات التي ترتبط بالتغيير الاجتماعي غير المخطط.

٥- تفشي ظواهر الفقر والبطالة والمخدرات.

٦- انعدام الثقة بين الشعب والنخب السياسية بسبب سوء الإدارة.

وعلية نصل الى ان إستراتيجية مواجهة تلك المعرقلات او المشاكل وإيجاد الحل في مجال تحقيق التنمية البشرية المستدامة وفقا للاتي.

١- اعتماد الادارة المتكاملة للموارد المائية والتي هي واحدة من الايديولوجيات الخاصة بالتنمية المستدامة وكذلك اعتماد النمو التراكمي ويقوم هذا بربط اتجاهات النمو الاقتصادي والقضاء على أسباب الفقر والبطالة .

٢-النمو الاقتصادي النظيف بأقل قدر من الطاقة الكثيفة وبالتوفيق مع التنمية الاجتماعية أي ربط التنمية الاقتصادية ، الاجتماعية ، والتنمية البشرية .

٣-الإعلان عن سلوك استهلاكي جديد يقلل من الفاقد، ويزيد من قاعدة المستفيدين، ويؤدي ذلك الى زيادة الادخار ثم الاستثمار.

٤-تأكيد معدل منتظم لزيادة السكان.

٥-تشجيع الإنتاج كبير الحجم بعيدا عن تلوث الهواء، والمياه.

٦-اعادة توجيه التكنولوجيا، وادارة المخاطر لاطالة اعمار المنتجات، والمواد، وتخفيض استهلاك الطاقة.

٧-اخذ المتغيرات البيئية بعين الاعتبار في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

٨-ترشيد العلوم والتكنولوجيا ، لخدمة الإنتاج بالجودة الشاملة والمواصفات العالمية، والبيئية النظيفة.

٩-ادارة ومعالجة النفايات التجارية والبيئية والصناعية .

١١- الحد من انبعاث الغازات التي تؤثر على طبقة الأوزون .

١٢- تخفيض الاستهلاك من استخدام مشتقات النفط .

١٣- مبدأ استطالة عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد، واعتماد دبلوماسية الماء في تنفيذ ادارة المياه التكيفية لقضايا المياه المعقدة.

١٤- مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي.

١٥- مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية ، والمستقبلية .

١٦- مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية فضلا عن الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك بما يحقق الغرض المنشود من التنمية وهو استقرار وتنمية المجتمعات البشرية العراقية موضوع البحث.